

الجمهورية التونسية
مجلس النواب

تقرير حول اجتماع لجنة حقوق المرأة
للمجلس البرلماني الأورو-متوسطي (APEM)
عمّان: الجمعة 12 مارس 2010

في إطار الدورة العادية السادسة للمجلس البرلماني الأورو-متوسطي (APEM) التي التّأمت بعمّان (الأردن) من 12 إلى 14 مارس 2010، عقدت لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية اجتماعها الثاني يوم 12 مارس 2010 بنزل Grant Hayat بعمّان، برئاسة السيدة عفيفة صالح، رئيسة لجنة التشريع العام والتنظيم العام للإدارة بمجلس النواب التونسي.

شاركت في الاجتماع وفود من برلمانات جنوب المتوسط ومن البرلمانات الوطنية للاتحاد الأوروبي: الجزائر ومصر والأردن وفلسطين والمغرب وتونس وتركيا وإسرائيل و اللكسمبورغ و السويد و الدنمارك وهولندا ورومانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا وسلوفينيا وأعضاء من البرلمان الأوروبي.

وتناول الاجتماع النقاط التالية:

1) المصادقة على مشروع جدول الأعمال و محضر اجتماع اللجنة بالرباط يوم 27 فيفري 2010.

2) بيان رئيسة اللجنة.

3) مناقشة مشروع التوصية، والموافقة على التعديلات.

I- المصادقة على مشروع جدول الأعمال وعلى محضر اجتماع

اللجنة الفارط :

تمت المصادقة على مشروع جدول أعمال الاجتماع وعلى محضر اجتماع اللجنة بالرباط يوم 27 فيفري 2010.

II - بيان رئيسة اللجنة :

توجهت السيدة عفيفة صالح، رئيسة اللجنة في بداية الاجتماع بأبلغ عبارات الشكر للبرلمان المغربي الذي احتضن اجتماع اللجنة الفارط بالرباط، وكذلك للسيد مصطفى المنصوري، رئيس البرلمان المغربي الذي استضاف اللجنة وافتتح أشغالها وأشاد بما تبذله من جهودات للنهوض بحقوق المرأة في مختلف المجالات.

بعد ذلك تولت تقديم حوصلة عن أهم النقاط التي تناولها الاجتماع الأخير للجنة، ثم تطرقت إلى مشروع التوصية التي توقفت إليه اللجنة خلال دراستها للموضوعين التاليين:

- مقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة: الأسباب، المسار والآليات.

- مقارنة النوع الاجتماعي ودورها في تطوير التشريعات والممارسات.

وأحاطت رئيسة اللجنة المشاركين علما بأن مشروع التوصية شمل جميع مقترحات المقرررين:

- السيدة آمنة صولة، عضو مجلس المستشارين التونسي والسيدة Antonyia PARVANOVا، عضو البرلمان الأوروبي (الموضوع الأول).

- السيدة فاطيمة شلوش، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري و السيدة Fredrika BREPOELS ، عضو البرلمان الأوروبي (الموضوع الثاني) .

كما شمل جميع المراجع القانونية وجميع العناصر التي تم النقاش في شأنها حتى تكون مرجعا متكاملًا في جميع جوانبها خاصة وأن المواضيع هامة جدا، وذلك مثلما جرت عليه العادة في الدورات السابقة وحسب ما يقتضيه النظام الداخلي .

كما أفادت رئيسة اللجنة أن تونس حرصت على إعداد مشروع التوصية وترجمته إلى اللغات الثلاث العربية والفرنسية والانجليزية وإرساله إلى البرلمان الأوروبي وإلى البرلمانات الوطنية في الأجل المحدد لذلك وتلقت العديد من التعديلات بشأنه.

وفي تعقيها حول مشروع التوصية، ثمنت السيدة Antonia PARVANOVا عضو البرلمان الأوروبي المجهودات التي بذلها مجلس النواب التونسي لإعداد وترجمة مشروع التوصية في زمن قياسي.

III- مناقشة مشروع التوصية :

إثر ذلك تناولت اللجنة مناقشة مشروع التوصية والتعديلات والتي وردت أساسا من البرلمان الأوروبي والسويد ومصر والأردن. وتجدر الإشارة أن اللجنة شهدت نقاشا مستفيضا تركّز بالخصوص حول التعديل الذي قدّمه السيد Sergio SILVESTRIS عضو البرلمان الأوروبي ونائب رئيس اللجنة والمتعلق بالعنف المزدوج الذي تتعرّض له المرأة الفلسطينية والذي مصدره المجتمع والاحتلال معا. كما أن النقاش شمل خطة العمل التي انبثقت عن اجتماع اللجنة الفارط والتي تضمنت توصيات بخصوص :

- توفير إرادة سياسية منسقة للدول والحكومات للقضاء على العنف ضد النساء وتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي.

- تعزيز دور البرلمانات في إعداد وتطوير التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي.
 - وضع آليات رصد للقيام بالدراسات والتخطيط والتقييم والمتابعة.
 - دعم التوعية والتثقيف .
 - إحداث شبكات لإقامة شراكات ودعم تبادل التجارب الناجعة.
- ثم وائر التطرق إلى جميع التعديلات المعروضة على اللجنة والتي شملت

البنود: 1,2,5,7,9,13,15,16,18,21,22,26,27,32,33,34,35,36,41،توصلت اللجنة في ختام اجتماعها إلى المصادقة على جميع بنود التوصية مع تسجيل تحفظ بعض الوفود الأوروبية بخصوص الجزء المتعلق بالمرأة الفلسطينية في الفصل 28 من التوصية النهائية.